

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٢ بالتفويض،

باعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٣١/١/٢٠٠٢ ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ١٥/١١/٢٠٠١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٤/٦/٢٠٠٢ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق سعاً

مبلغ ١٠٧٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثمانية وسبعون ألف جنيه لاغير)

وبلغت جملة المصروفات التقديرية ١٠٧٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثمانية وسبعون

ألف جنيه لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب